

القدرة على الأداء

هي قدرة كل هيكل على تحقيق أهداف محددة مسبقاً.

وفي القطاع العام، هي قدرة كل هيكل أو إدارة على استعمال الموارد التي يحصل عليها، في إطار ظروف إقتصادية معينة، بطريقة فاعلة (المدخلات - المخرج) وناجعة (المنهج - النتيجة) وتحقيق أهداف القدرة على الأداء المرسومة "بالتالي بنهر تكريس مفهوم القدرة على الأداء كقدرة الإدارة (كل هيكل) على تحقيق أهداف القدرة على الأداء المرسومة، والعمل على:

- تحسين النجاعة الإجتماعية والإقتصادية للبرامج العمومية

تأمين جودة الخدمات المسداة

حصر فاعلية التصرف العمومي

المهمة

تحتوي المهمة على مجموعة البرامج التي تساهم في تحقيق سياسات عمومية محددة. يمكن أن تطابق المهمة مع الوزارة، كما يمكن أن تشمل الوزارة أكثر من مهمة. تجمع المهمة جملة الإعتمادات الموضوعة على ذمة كل رئيس إدارة.

البرنامج

يترجم البرنامج سياسة عمومية محددة راجعة بالنظر إلى نفس الوزارة (المهمة). يشمل البرنامج مجموعة منجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة العمومية موضوع البرنامج. تخصص لكل برنامج إعتمادات لإجاز نشاط أو مجموعة أنشطة متناسقة موكولة إلى رئيس البرنامج قصد تحقيق أهداف محددة ونائج يمكن تقسيمها في هذه المرحلة من مشروع تطوير وإرساء منظومة التصرف المبني على الأداء بنهر اعتبار البرنامج كوحدة إخصاص رصد الإعتمادات وبالتالي مجال التصرف في النفقات

البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي هو تفسير للبرنامج. وهو تنزيل عملياتي للبرنامج. يحتوي البرنامج الفرعي على جملة الإعتمادات المطابقة للمجال تدخل خاص أو لمجموعة خاصة من المستفيدين.

الأنشطة

تمثل الأنشطة مجموعة الأعمال الضرورية لتجسيير سياسة عمومية ما (البرنامج) ويمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها. كما يمكن الأنشطة من الربط بين الأهداف والميزانية المرسودة للبرنامج، حيث أنها تترجم آليات وأساليب توظيف الإمكانيات بما يمكن من تحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قياس الأداء وتحسين النتائج المنشطرة

كما يمكن برمجته بعض الأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تتطلب رصد اعتمادات إضافية بالميزانية

رئيس البرنامج

هو الحلقة الأساسية في إطار النصرف المبني على الأداء. يعين "رئيس البرنامج" من الوزير المعني ويمارس مهام قيادة البرنامج تحت إشرافه. يساهم رئيس البرنامج مع باقي المندخلين في بلورة أهداف البرنامج وفي إعداد ميزانيته، ويعتبر المسؤول المباشر على تنفيذ ميزانية البرنامج وتحقيق الأهداف المعلنة له.

إستراتيجية البرنامج

يمكن إستراتيجية البرنامج، وفق أفق زمني متوسط المدى، من إرساء الاختيارات ذات الأولوية للتدخل العمومي وذلك عبر تحليل شامل وواقعي للبرنامج باعتبار الإستراتيجية العامة للوزارة والمحيط العام للبرنامج بما في ذلك تفاعله مع باقي البرامج مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والانتظارات.

الأهداف

يترجم الهدف الأولويات المدرجة ضمن إستراتيجية البرنامج. وهو بذلك يعكس مانعزمر التيام به.

يخوئ كل برنامج على عدد محدد من الأهداف التي ينم ضبطها بالناسق مع الأهداف العامة للسياسات العمومية والمهمة التي يندرج في إطارها البرنامج.

بدر قياس مسنوى تحقيق الأهداف من خلال مؤشرات لقيس الأداء

مؤشرات قياس الأداء

المؤشر هو تمثيل كمي أو نوعي قابل للإحساب والاختاز يمكن من قياس مدى تحقيق هدف معين والتفسير الموضوعي لمسنوى تحقيق الأداء. تكون متابعة المؤشر وفق جدول زمني يمكن من مراقبة تجسيير الإجازات السابقة ومقارنتها بالقيمة المنشودة للمؤشر.

بدر اعتماد ثلاث أهداف على أقصى تقددر لكال برنامج ومؤشرين على أقصى تقددر لقيس تحقيق الهدف.

إطار القدرة على الأداء

يشمل إطار القدرة على الأداء إستراتيجية كل مهمة (وزارة) وأهدافها العامة كما يشمل تحديد إستراتيجية كل برنامج وأهدافه وكذلك مؤشرات قياس الأداء بما يمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف وتحسين جاعة تنفيذ الميزانية. وينتمى في الآليات والوثائق والمسؤولين على تحقيق أهداف البرنامج.

وثائق إطار القدرة على الأداء

وثائق القدرة على الأداء هي:

- 1/ المشروع السنوي للقدرة على الأداء هو وثيقة مصاحبة للمشروع السنوي لميزانية البرنامج ويلحق بقرائن المالية لنفس السنة. يكون المشروع السنوي للقدرة على الأداء مطابقا في تقديمه للتفسير البرامجي المعتمد داخل كل مهمة، ويتألف من النوجهات الإستراتيجية ومجموع الأهداف والمؤشرات المطابقة لهذا التفسير. وثيقة واحدة تلحق بقرائن المالية.
- 2/ التقرير السنوي للقدرة على الأداء يبرز الأداء الذي تم تحقيقه بالمقارنة مع الأهداف والمؤشرات التي فرضتها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء بالنسبة لنفس السنة المالي. يلحق تقرير سنوي للقدرة على الأداء بقرائن ختم الميزانية.

إطار النفقات متوسط المدى

إطار النفقات متوسط المدى (CDMT) هو أداة برمجية على مدى متوسط تكون منحركة من سنة إلى أخرى. يشمل إطار النفقات متوسط المدى ثلاثة سنوات على مستوى التقديرات ويخوّن على توقعات النفقات وفق طبيعتها ومآلها.

الرقابة الداخلية

"الرقابة الداخلية" هي أداة تصرف تساعد المنظمات العمومية (وزارة أو برنامج أو مؤسسة أو وكالة عمومية) على تحقيق أهدافها الرئيسية والحفاظ على أدائها وتحسينه.

الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات والوسائل الموضوعية في مستوى كل وزارة والتي يقع اعتمادها بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من التأكد من جودة محاسبة الميزانية لتقادي مخالفة التراتيب الجاري بها العمل في ميدان الانفاق العمومي قصد المحافظة على ديمومة الميزانية.

حوار التصرف

يمثل حوار التصرف مجموعة الإجراءات والأساليب والنظم التي تمكن من تبادل المعلومات بين مختلف المستويات والدرجات المهنية والإدارية لغاية إحكام التصرف في الإمكانيات المتاحة قصد تحقيق الأهداف المبرمجة .

يساعد حوار التصرف على ضبط إطار القدرة على الأداء للبرنامج وإعداد وتنفيذ ميزانية البرنامج والبرامج الفرعية ومن برمجة الأنشطة لتحقيق الأهداف واستعمال الإمكانيات المتاحة لتحقيق أداء أفضل .

ينم تنظيم حوار التصرف وفق محورين أفقي وعمودي

1/ حوار التصرف الأفقي

تندرج أهداف البرامج ضمن أهداف السياسة القطاعية ولا يمكن تحقيقها إلا بتنفيذ أنشطة كل البرامج الوزارية .

بطلب تحقيق الأهداف التنسيق المستمر بين رؤساء البرامج العملية من ناحية ورئيس برنامج القيادة والمساندة (الشؤون المالية، الموارد البشرية، ...) من ناحية أخرى، حيث يقوم ممثل برنامج القيادة والمساندة بدور مسدي خدمات فنية وتقنية لبقية البرامج .

ويمكن أن ينجو هذا التنسيق دائرة الوزارة الواحدة إلى وزارات أخرى (مثال برنامج الطفولة يشمل وزارة التربية ووزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة البيئة والتنمية المحلية . . .) .

2/ حوار التصرف العمودي

ينم عند الإقضاء تفسير كل برنامج إلى برامج فرعية ويعين على رأس كل منها رئيسا للبرنامج الفرعي لتنفيذ الأهداف المتفق عليها بعد مناقشتها مع رئيس البرنامج .

إذا كان الأمر لا يطرح إشكالا على هذا المستوى من حوار التصرف باعتبار منطق السلسل الإداري، فإن عملية قيادة هذا الحوار تتطلب مجهودا أكبر وآليات إضافية لتنسيق السياسات وتحديد الأهداف المشتركة لمختلف المندخلين في البرنامج خاصة عند ما يتعلق الأمر بالتنفيذ الميداني على المستوى الجهوي بالنسبة للمصالح الجهوية للوزارة أو بالنسبة لمجالات تدخل الوحدات العملية والمؤسسات العمومية .

لذلك غالبا ما ينم اللجوء إلى آلية التعاقد بين رئيس البرنامج وبقية المندخلين ميدانيا لتنفيذ وتحقيق أهداف البرنامج .

توثيق حوار الصرف

بمقتضى تفعيل حوار الصرف ووضع حيز التنفيذ على المستوى الأفقي والعمودي أضفائه الطابع الرسمي عبر توثيقه من خلال إعداد "ميثاق للصرف" على مستوى كل وزارة (مضى من طرف الوزير المعني) أو برنامج (مضى من طرف رئيس البرنامج) وكذلك إمكانية إبرام عقود برنامج بين رئيس البرنامج وممثلي الهيكل المندخلة مباشرة في تحقيق أهدافه .

بضمن "ميثاق الصرف" الوزاري توضيحا للأدوار لجميع المندخلين في تركيز منظومة الصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى كل وزارة بالإعتماد على المذكرة الإطارية لتحديد مهام المندخلين بالمنظومة

ويهدف إلى ضمان وضوح وتناسق الأدوار بالنسبة لجميع المندخلين مع ضرورة ضبط الروزنامة والوثائق الواجب إعدادها والسهل على توحيد مضمونها واحترام آجال إعدادها بما يتناسق مع روزنامة إعداد الميزانية وإطار القدرة على الأداء التي يضبطها المنشور السنوي للسيد رئيس الحكومة .

الرقابة المعدلة

تتمثل الرقابة المعدلة في ملائمة إجراءات الرقابة المسبقة على تعهدات الهيكل العمومية المعنية بما ينماشى مع مستوى مخاطر الصرف وجودة تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية قصد إعفاء تعهدات بالنفقات التي يقل مبالغها سقف محددة من التأشير المسبقة وإخضاعها لإجراءات رقابة لاحقة .

ديمومة الميزانية

هي قدرة الميزانية على مجابهة النفقات (الوجوبية والخدمية والجديدة) لميزانيات السنة المعنية بالبرمجة والسنوات الموالية بالإضافة إلى تناسق اعتمادات البرمجة مع الإمكانيات التي سنوضع على ذمة المنصرف .